

الصحيح من سيرة النبي الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم

[235] (ص) هو الذي طلب من عتبة طلاق رقية، وسأله رقية ذلك، فطلقها (1). ونحن وإن كنا لا نستغرب خبث نفوس آل أبي لهب، ولا يبعد أن تكون قد تعرضت عندهم للاذى، ولربما يستفاد ذلك من طلبها هي الطلاق، إلا أننا ربما نجد في هذه الرواية الثانية: دلالة على أن النبي (ص) كان يسعى إلى أن لا يقر مسلمة مع مشرك، إن استطاع إلى ذلك سبيلا. ومهما يكن من أمر، فإن عثمان قد تزوجها بعد طلاق ابن أبي لهب لها... ويظهر أن ذلك كان في الاسلام، كما تدل عليه الروايات المتقدمة (2). وإن كان البعض يحاول أن يدعي أنه تزوجها في الجاهلية (3) ولكن ما تقدم يدفعه. ويدفعه أيضا أن ابن شهر آشوب يذكر: أن عثمان قد عاهد أبا بكر أن يسلم إذا زوجه النبي (ص) رقية (4)، وكانت رقية ذات جمال رائع (5)، ومن أحسن البشر (6). فلعل النبي (ص) زوجه إياها تألفا له على الاسلام، فأسلم.

(1) مجمع الزوائد ج 9 ص 216 / 217 عن

الطبراني. قال الهيثمي: وفيه زهير بن العلاء، ضعفه أبو حاتم، ووثقه ابن حبان، فالاسناد حسن. (2) راجع: ذخائر العقبى ص 162، والمواهب اللدنية ج 1 ص 197 عن الدولابي، وتاريخ الخميس ج 1 ص 406. (3) تاريخ الخميس ج 1 ص 275 عن الدولابي. (4) مناقب ابن شهر آشوب ج 1 ص 22. (5) المواهب اللدنية ج 1 ص 197، وذخائر العقبى ص 162. (6) مستدرک الحاكم ج 4 ص 47، وتلخيصه للذهبي هامش نفس الصفحة. (*)